صاحب مجمع البحرين حيث قال فصاحب اي عند ابي حنيفة اقتراض
للخروج من الصلاة بفعل المصلي وقيل بل استووا اولها واخرها
في وجود المغير انتهى فقوله وقيل الخ سيأتي انه لم ترتضه وان عقده
الاصل الاول وشرح الماتن الاصل الاول في شرحه بقوله هذه
المسايل تبتني عند الشيخ ابي سعيد البردعي على اصلنا وهو ان
الخروج من الصلاة بفعل المصلي فرض عند ابي حنيفة فاعتراض
هذه العوارض قبل السلام كاعتراضها في اثنا الصلاة فتبطل
والكرخي قد اختار واقول ابي سعيد وقد قال شمس الائمة
الحلواني ما قاله ابو الحسن الكرخي وقال صاحب التاسيس وما ذكره
ابو الحسن احسن لان الاول يعني ما قاله ابو سعيد البردعي ليس
بمنصوص عليه عند ابي حنيفة وقد يقال كونه ليس بمنصوص
عند ابي حنيفة لا يمنع ارجحيته وجهه لانه مستند فيه لدلالة التضمن
والاجماع وكفى به وجها لارجحيته ويتمسك بان ما قاله الكرخي ليس
بمنصوص عنه ابي حنيفة ايضا فتساويا في عدم النص واذا اتتنى عن
الامام نص على ما قاله البردعي ولا على ما قاله الكرخي يرجح المرجح
وقد رأينا اتفاق ايمة المذهب على بطلان الصلاة بطرو شيء قبيل
السلام من تلك العوارض واختلفوا اهل بطلت بترك ما هو فرض
او باستواء اولها واخرها في وجود المغير والقايل بان المبطل تركه فرض
وهو الخروج بالصنع لا عينه وجود المغير قبيل فيكون البطلان بالاثنين
جميعا وامتنع الخروج بالصنع لطرو المانع من بقاء حرمة الصلاة
فلهذا لم يرتضه صاحب مجمع البحرين الاصل الثاني محكاه بصيغة قيل
ولكن شارحه ابن الملك اخرج المتن عن موضعه لان الاصل الذي هو
اقتراض الخروج بفعل الصلاة جزم به الماتن ثم ذكر الاصل الاخر بصيغة

قيل

قيل لم يرتضه موافقا للعلامة وابن الملك بعد شرحه الاول قال
ولضعف هذا يعني الاصل الذي قاله ابو سعيد البردعي اورد المصنف
اصلا اخر ذكره ابو الحسن الكرخي واختاره المحققون بقوله وقيل
بل استووا اولها واخرها في وجود المغير انتهى فلم يحسن قول ابن
الملك ولضعف هذا اورد المصنف اصلا اخر مع جزم المصنف للماتن
بالاول واتيانه بصيغة التمريض في الثاني وقال في البرهان وقول
الكرخي باستواء اول الصلاة ليس كهو قبله فلا يصح الحاقه به على
انه معقول في مقابلة منقول وهو غير معقول انتهى وعمدة
الدليل لها حديث ابن مسعود وقد تطرق اليه الاحتمال فسقط
به الاستدلال واقول ايضا يحتمل ان يكون وجه حديث ابن مسعود
رضي الله عنه قبل الامر بالسلام من الصلاة لانه لا يتجه التحيير بين
فعل واجب وتركه وقد خيره النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه
بقوله ان شئت ان تقوم فقم ووجه الاحتمال ما رواه في البرهان عن عطا
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قعد في اخر صلاته قدر التشهد
اقبل على الناس بوجهه وذلك قبل ان ينزل التسليم انتهى فيتجه
ان يكون تخيير ابن مسعود في ذلك الوقت وعلى تسليم كونه بعده
بوصول التمام بانه لعوده منه اطلق عليه كما تقدم واما الاستدلال
الثاني لها بان الخروج من الصلاة بضاد الصلاة فلا يكون من
جملتها ممنوع اما قوله للعلامة صاحب الدراية له اما بيد عدم
الركنية وهو لا يأتي في الفرضية لجواز ان يكون كالتحريمة يعني فرض
كما يشعر به استدلال الامام بقوله ان الصلاة تحريما وتحليلا
انتهى فقد سبق ذكره قول الامام والدليل على اقتراض الخروج
منها بالصنع كما قاله ابو السعيد البردعي فيمنع قول الكرخي

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)